

(قانون جزائي- قانون إداري ودستوري) ماجستير القانون العام فصل الربيع – 2022-2023

المؤسسة المانحة	جامعة الشرقية
المركز/ الكلية	الحقوق
عنوان البرنامج	ماجستير القانون العام(قانون جزائي، قانون إداري ودستوري)
الشهادة النهائية	ماجستير القانون العام(قانون جزائي، قانون إداري ودستوري)
الساعات المعتمدة	33 ساعة معتمدة
وضع الدراسة	دوام كامل
لغة الدراسة	العربية
المعايير	قائمة المعايير المستخدمة في تطوير هذا البرنامج
شروط القبول	1/ أن يكون حاصلا على درجة البكالوريوس في القانون من مؤسسة تعليم عال معترف بها بمعدل تراكمي لا يقل عن (4/2.5) أو ما يعادلها. 2/ يمكن للطلبة الحاصلين على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من إحدى مؤسسات التعليم العالي أو المعاهد القضائية المعترف بها في السلطنة بمعدل تراكمي لا يقل عن (4/2.5) أو ما يعادلها للتسجيل في البرنامج شريطة اجتيازهم المقررات الاستدراكية التي تقرها الكلية والتعاميم الصادرة من (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار) 3/ يمكن قبول الطلبة الحاصلين على درجة البكالوريوس في القانون أو ما يعادلها بمعدل تراكمي يقل عن (4/2.5) شريطة وجود خبرة عملية لا تقل عن سنتين في المهن القانونية أو في مجال التخصص. 4/ يمكن قبول الطلبة الحاصلين على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من إحدى مؤسسات التعليم العالي أو المعاهد القضائية المعترف بها في السلطنة بمعدل تراكمي يقل عن (4/2.5) أو ما يعادلها للتسجيل في البرنامج شريطة اجتيازهم المقررات الاستدراكية التي تقرها الكلية والتعاميم الصادرة من (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار) شريطة وجود خبرة عملية لا تقل عن سنتين في المهن القانونية أو في مجال التخصص 5/ إحضار رسالة تفرغ من جهة العمل في حالة الدراسة بنظام التفرغ الكلي، أو رسالة عدم ممانعة من جهة العمل في حالة الدراسة بنظام التفرغ الجزئي، على أن توجه الرسالة إلي عميد كلية الحقوق وإرفاقها بملف

الطالب لدى دائرة القبول والتسجيل، أما بالنسبة للعمانيين غير العاملين فعليهم إحضار خطاب من وزارة العمل بالسلطنة يفيد عدم التحاقهم بالعمل		
الحد الأدنى للتسجيل	جزئي : أربعة سنوات	كلي : 2 سنتين
الحد الأقصى للتسجيل	جزئي : أربعة سنوات	كلي : سنتين
تاريخ إنتاج المواصفات	-	
تاريخ آخر مراجعة للمواصفات	-	

1. كلية الحقوق

كلية الحقوق هي إحدى كليات جامعة الشرقية، التي تنتمي فلسفة الحقوق لدى الطلاب والمرتكز الفكري الذي يعكس رسالة الجامعة واستراتيجيتها لتمييز بها محليا وإقليميا. وفي سبيل ذلك كان الاعتناء والحرص على جودة التعليم ، وذلك بتصميم مقررات كلية الحقوق من حيث المحتوى العلمي بكل دقة ، وانتقاء المنهج التربوي التعليمي الذي يمزج بين التعليم النظري المحض والتطبيق العملي ليحقق بعده رسالته المنشودة في رفد سوق العمل بكفاءات علمية قانونية مهنية متخصصة.

ولم تغفل الكلية ما في العلوم القانونية من التنوع المعرفي من حيث المدارس والفكر والتطبيق حيث تسعى في الوقت ذاته بتوجيه الطالب علمياً وعملياً عن طريق الأنشطة المنهجية والأكاديمية والبحثية والاستقاء من هذا التنوع والاستفادة منه

2. ملخص البرنامج

تم تصميم برنامج الماجستير في القانون العام المقترح بمسارين (مسار قانون جزائي، مسار قانون إداري ودستوري) وهو برنامج مصمم لجامعة الشرقية كمؤسسة تعليم عالٍ خاصة محلية، وتتماشى هيكلته وساعاته المعتمدة - المكونة من 33 ساعة معتمدة، يخصص منها 6 ساعات معتمدة لرسالة الماجستير - والمخرجات العامة للبرنامج والمخرجات المتوقعة لكل مسار تخصصي مع الإطار الوطني للمؤهلات في سلطنة عمان، ويسعى برنامج الماجستير في القانون العام لدى كلية الحقوق بجامعة الشرقية إلى أن يكون برنامجاً رائداً لدراسة الحقوق في سلطنة عمان، وفي مجال البحث العلمي وسوق العمل وخدمة المجتمع؛ حتى يكون متميزاً بالنسبة لغيره من برامج الماجستير في القانون سواء على الصعيد المحلي أو الدولي؛ وبحيث يكون الخريج قادراً على المنافسة في سوق العمل، وتأهيل الخريج لإكمال الدراسات العليا (الدكتوراة) وتنمية قدراته البحثية.

3. هدف / أهداف البرنامج

يهدف برنامج الماجستير في القانون العام (مسار القانون الجزائي، مسار القانون الإداري والدستوري) إلى:

- 1- الإسهام في تنمية البحث العلمي للدراسات المقارنة في مجالات القانون العام والفقه للاستفادة منها في القضايا الوطنية.
- 2- إعداد كوادر وطنية قادرة على صياغة القاعدة القانونية
- 3- تحسين جودة التعليم من خلال التنوع في برامج الدراسات العليا
- 4- الإسهام في خدمة المجتمع من خلال المشاركة في تطوير بيئة التشريع في السلطنة وتقديم البرامج التي يحتاجها القطاعين العام والخاص .
- 5- مواكبة التطورات التشريعية المحلية والإقليمية والدولية في المجالات القانونية والفقهية.
- 6- تعزيز القيم لدى الدارسين نحو مبادئ سيادة القانون وأخلاقيات المهن القانونية.

4. مخرجات التعلم (نهائي)

مخرجات التعلم للبرنامج

مخرجات التعلم العامة، عند الانتهاء بنجاح من هذا البرنامج، سيكون الطالب قادراً على أن:

- يُظهر الوعي النقدي بالمشكلات والنظريات القانونية والتطورات الحالية والقضايا الجديدة الناشئة في مجالات القانون الجزائي والإداري والدستوري .
- يمتلك المعرفة المتعمقة لمصادر القانون العام ونظرياته وقواعده الموضوعية والإجرائية في سلطنة عمان والأنظمة القانونية المقارنة .
- يطبق مفاهيم ومبادئ وأساليب البحث ذات الصلة بالقانون العام، بما في ذلك التحليل النقدي والتقييم، على قضايا القانون الجزائي والإداري والدستوري ومشكلاته .
- يحدد المشكلات والمفاهيم والنظريات المعقدة في القانون الجزائي والإداري والدستوري واستنباط الحلول المناسبة لها بطرق إبداعية ومبتكرة .
- يُفكر باستقلالية ويُصدر أحكام شخصية تتعلق بمجالات القانون العام بناءً على المعرفة والأدلة.
- يلتزم بالقواعد الأخلاقية التي تحكم ممارسة المهن القانونية والعمل بفاعلية في بيئة عمل احترافية ومتنوعة من خلفيات ووجهات نظر مختلفة.
- مخرجات التعلم (مسار القانون الجزائي) عند الانتهاء بنجاح من هذا المسار، سيكون الطالب قادراً على أن:
- يكتسب المعرفة المتقدمة بمضامين القواعد القانونية الجزائية وتطور قواعد المسؤولية الجزائية.
- يُحدد الأسس النظرية والعملية للقوانين الجزائية وأصول تفسيرها.
- يتمكن من إنجاز الأبحاث والدراسات والكتابة القانونية في مجالات القانون الجزائي باستخدام المناهج البحثية القانونية اللازمة
- يقترح الحلول لمشكلات المسؤولية الجزائية الناشئة عن التطورات التقنية الحديثة.
- يُطبق القواعد القانونية ذات الصلة بالقانون الجزائي وتنزيلها على الواقع للتوصل إلى استنتاجات قانونية مناسبة.
- يُبين وجهات النظر القانونية والنظرية للقضايا القانونية الجزائية بشكل فعال شفهيًا وخطيًا في بيئة العمل.
- مخرجات التعلم (مسار القانون الإداري والدستوري) عند الانتهاء بنجاح من هذا المسار، سيكون الطالب قادراً على أن:
- يتمكن من المعارف والنظريات الخاصة بالقانون الإداري والقانون الدستوري ومتابعة التطورات الجديدة فيها.
- يُظهر الفهم المتعمق للنظام القانوني الإداري والدستوري العماني والعلاقات المتبادلة بين كلا القانونين والتخصصات ذات الصلة.
- يُحدد ويبحث قضايا القانون الإداري والدستوري من خلال المناهج البحثية القانونية باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر التقليدية والإلكترونية.
- يُفكر في الأساليب المبتكرة والإبداعية لحل المشكلات الخاصة بالقانون الإداري والقانون الدستوري.
- يُطبق مهارات حل المشكلات القانونية المعقدة ذات البعد الإداري والدستوري عبر مجموعة من القضايا ذات الطابع الوطني والدولي.
- يُطبق القواعد القانونية والقيم الأخلاقية التي تحكم المهن القانونية لتقييم السلوك المهني في بيئة العمل.

• يُظهر الوعي النقدي بالمشكلات والنظريات القانونية والتطورات الحالية والقضايا الجديدة الناشئة في مجالات القانون العام • يمتلك المعرفة المتعمقة لمصادر القانون العام ونظرياته وقواعده الموضوعية والاجرائية في سلطنة عمان والأنظمة القانونية المقارنة. • يتمكن من المعارف والنظريات الخاصة بالقانون الجزائي ومتابعة التطورات الجديدة للتشريعات التجارية. • يُظهر الفهم المتعمق للنظام القانوني الإداري والدستوري العماني والعلاقات المتبادلة بين التخصصات ذات الصلة.	أ. المعرفة والفهم
• يُطبّق مفاهيم ومبادئ وأساليب البحث ذات الصلة بالقانون العام، بما في ذلك التحليل النقدي والتقييم، على قضايا القانون العام ومشكلاته. • يُحدد المشكلات والمفاهيم والنظريات المعقدة في القانون العام واستنباط الحلول المناسبة لها بطرق إبداعية ومبتكرة. • يُفكر باستقلالية ويُصدر أحكاماً شخصية تتعلق بمجالات القانون العام بناءً على المعرفة والأدلة. • يُحدد ويبحث قضايا القانون الجزائي من خلال المنهجية البحثية القانونية باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر التقليدية والإلكترونية. • يُفكر في الأساليب المبتكرة والإبداعية لحل المشكلات الخاصة بالقانون الإداري والدستوري.	ب. موضوع -محدد للمهارات الفكرية
• يلتزم بالقواعد الأخلاقية التي تحكم ممارسة المهن القانونية والعمل بفاعلية في بيئة عمل احترافية ومتنوعة من خلفيات ووجهات نظر مختلفة. • يُطبق القواعد القانونية والقيم الأخلاقية التي تحكم المهن القانونية لتقييم السلوك المهني في بيئة العمل.	ج. المهارات المهنية/ العملية
التواصل 1- يقترح الحلول لمشكلات المسؤولية الجزائية الناشئة عن التطورات التقنية الحديثة. 2- يُطبق القواعد القانونية ذات الصلة بالقانون الجزائي وتنزيلها على الواقع للتوصل إلى استنتاجات قانونية مناسبة. العمل الجماعي ومهارات التعامل مع الآخرين 1- يُبين وجهات النظر القانونية والنظرية للقضايا القانونية الجزائية والإدارية بشكل فعال شفهيًا وخطيًا في بيئة العمل. الوعي المعلوماتي 1- يحدد الأسس النظرية والعملية لقانون الجزاء والنظام الأساسي العماني وأصول تفسيره.	د. الكفاءة العامة

- 2- يتمكن من إنجاز الأبحاث والدراسات والكتابة القانونية في مجالات القانون الجزائي والإداري والدستوري باستخدام المنهجية البحثية القانونية اللازمة.
- القيادة وريادة الأعمال
- 1- يُفكر في الأساليب المبتكرة والإبداعية لحل المشكلات الخاصة بالقانون الجزائي والدستوري.

5. هيكل البرنامج

يجب على الطلاب تحقيق الساعات المعتمدة للبرنامج من خلال استكمال المواد المشتركة والمواد الإلزامية الاختيارية المدرجة في القسمين 5.1 - 5.5 أدناه

5.1

المساقات المشتركة مجموع الساعات المعتمدة 12

رمز المادة	عنوان المادة	المتطلب الأساسي (p) المتطلب الموازي (c)	الساعات المعتمدة
LAWC611	منهجية البحث القانوني	لا يوجد	3
LAWC641	القانون الإداري الجنائي	منهجية البحث القانوني	3
LAWC642	الحقوق والحريات العامة في سلطنة عمان	منهجية البحث القانوني	3
LAWC700	رسالة الماجستير	ساعة 18	6
المجموع			16

9 المواد الإجبارية تخصص القانون الجزائي مجموع الساعات المعتمدة

رمز المادة	عنوان المادة	المتطلب الأساسي (p) المتطلب الموازي (c)	الساعات المعتمدة
LAWC661	دراسات متعمقة في القانون الجزائي العماني	منهجية البحث القانوني	3
LAWC662	دراسات متعمقة في قانون الإجراءات الجزائية	منهجية البحث القانوني	3
LAWC663	القانون الجزائي المقارن	منهجية البحث القانوني	3
LAWC664	الأدلة الجنائية	منهجية البحث القانوني	3
المجموع			12

..... المواد الاختيارية مسار القانون الجزائي : مجموع الساعات المعتمدة 6

رمز المادة	عنوان المادة	المتطلب الأساسي (p) المتطلب الموازي (c)	الساعات المعتمدة
LAWC665	القانون الجزائي للأعمال	منهجية البحث القانوني	3
LAWC666	الجرائم الالكترونية	منهجية البحث القانوني	3
LAWC667	علم النفس الجنائي	منهجية البحث القانوني	3
LAWC668	القانون الدولي الجنائي	منهجية البحث القانوني	3
LAWC669	القانون الدولي الجنائي	منهجية البحث القانوني	3
LAWC652	التشريعات الضريبية والجمركية	منهجية البحث القانوني	3
LAWC653	القانون الجنائي الدستوري	منهجية البحث القانوني	3
	المجموع		6

9 المواد الإجبارية مسار القانون الإداري والدستوري مجموع الساعات المعتمدة

رمز المادة	عنوان المادة	المتطلب الأساسي (p) المتطلب الموازي (c)	الساعات المعتمدة
LAWC671	دراسات متعمقة في القانون الإداري	منهجية البحث القانوني	3
LAWC672	دراسات متعمقة في القانون الدستوري	منهجية البحث القانوني	3
LAWC673	القضاء الدستوري المقارن	منهجية البحث القانوني	3
LAWC674	دراسات متعمقة في القضاء الإداري	منهجية البحث القانوني	3
	المجموع		9

5.5 المواد الاختيارية مسار القانون الإداري والدستوري مجموع الساعات المعتمدة 6 ساعات

رمز المادة	عنوان المادة	المتطلب الأساسي (p) المتطلب الموازي (c)	الساعات المعتمدة
LAWC675	دراسات متعمقة في العقود الإدارية	منهجية البحث القانوني	3
LAWC635	القانون التجاري - متقدم	منهجية البحث القانوني	3
LAWC676	موضوعات خاصة في القانون الدستوري والقضاء الدستوري	منهجية البحث القانوني	3
LAWC677	دراسات متعمقة في قانون حماية البيئة	منهجية البحث القانوني	3
LAWC678	نظام الحكم في الإسلام	منهجية البحث القانوني	3
LAWC679	القضاء الإداري الدولي	منهجية البحث القانوني	3
LAWC652	التشريعات الضريبية والجمركية	منهجية البحث القانوني	3
LAWC653	القانون الجنائي الدستوري	منهجية البحث القانوني	3
	المجموع	منهجية البحث القانوني	6

6. نقاط مراجع البرنامج

- 1- تقييم الطلبة لمدرس المقرر من خلال نظام التقييم العام المعتمد في الجامعة في نهاية كل فصل دراسي.
- 2- تقييم المدرس للمقرر أو منسق المقرر بحسب الأحوال في نهاية كل فصل دراسي من خلال نظام التقييم العام المعتمد في الجامعة ووفقاً لنموذج التقييم العام للمقرر المعتمد من الجامعة والذي يتضمن تقييم طرق التدريس والتعلم للمقرر والقضايا والصعوبات التي واجهت مدرس المقرر والطلبة خلال الفصل الدراسي وطرق معالجتها واقتراح التحسينات والحلول اللازمة ورفع التقرير إلى المنسق المسؤول عن البرنامج.
- 3- يقوم المنسق المسؤول عن البرنامج بمناقشة هذه التقييمات وتحليلها مع مدرسي أو منسقي المقررات، ومن ثم يقوم مدرس المقرر أو منسق المقرر بإعداد تقرير مراجعة وتطوير البرنامج والذي يقدم في نهاية كل عام دراسي.
- 4- يرفع التقرير المشار إليه سابقاً إلى العميد يقوم بتضمين نتائجه في تقريره الذي يُناقش في المجلس الأكاديمي للكلية واعتماده منه، ومن ثم اعتماد التقرير من المجلس الأكاديمي للجامعة.
- 5- تقييم البرنامج من خلال مقيّم خارجي وفقاً لسياسة التقييم الخارجي المعتمدة في الجامعة.

7. التدريس وطرق التعلم (دلالية)

المحاضرات
العروض التقديمية
قضايا قانونية مقارنة
إعداد البحوث العلمية

8. طرق التقييم (دلالية)

أساليب التقييم

يكون تقييم الطلبة وفقاً للآتي:

- الاختبارات التحريرية ذات الأسئلة المقالية والبحثية
- الاختبارات الشفهية
- أوراق العمل والأوراق البحثية والعروض التقديمية.

ويكون توزيع الدرجات وفقاً للتالي:

النسبة المئوية للدرجات النهائية (%)	التقييم
30	اختبار المنتصف
30	أعمال الفصل (أوراق العمل والأبحاث والعروض التقديمية)
40	اختبار نهائي
100%	المجموع

9. الوظيفة وفرص الدراسة

- وزارة العدل والشؤون القانونية
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- المحاكم بمختلف درجاتها
- المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة
- مؤسسات القطاع الخاص
- مكاتب وشركات المحاماة
- شرطة عمان السلطانية
- السلك القضائي
- أمين السر
- الأجهزة الأمنية والعسكرية
- الادعاء العام
- السفارات والقنصليات

10. دعم الطلبة

يحضر الطلاب برنامجاً توجيهياً في بداية دراستهم. معتمدة من قبل منسق المادة وأيضاً رئيس القسم متاح لتقديم المشورة بشأن الاستفسارات المتعلقة بالبرنامج.

تقديم المشورة الأكاديمية هو عنصر أساسي من عناصر العملية التعليمية. يتم تعيين المستشارين الأكاديميين للطلاب لمساعدتهم في اختيار موادهم الدراسية والتخطيط لجدول المواد. يعتمد المستشارين الأكاديميين أيضاً جداول الطلاب في كل فصل دراسي. المرشد الأكاديمي يساعد الطلاب في الحصول على التعليم المتوازن وتوضيح سياسات وإجراءات الجامعة، ولكن في النهاية كل طالب مسؤول عن اختيار مقرراته، متوافقاً مع المتطلبات مع الالتزام بسياسات وإجراءات الجامعة بطبيعة الحال. الطلاب لهم أيضاً أن يستشيروا أعضاء هيئة التدريس أو رؤساء البرنامج، ومنسقي البرنامج، وعمداء الكليات.

الطلاب لديهم إمكانية الوصول إلى مكتبة الجامعة مع مجموعة من مواد القراءة، مصادر الأنترنت ودعم الدراسة. مكتب شؤون الطلاب في الجامعة يدعم الطلاب في التكيف مع الحياة الجامعية وتقديم المشورة بشأن قضايا مثل التمويل واللوائح، والمسائل القانونية، والسكن، والنقل، والإعاقات والتوجيه المهني. يتم توفير فرص أيضاً للطلاب للمشاركة في مختلف الأنشطة اللاصفية.

المجلس الطلابي هو أيضاً مصدر هام من مصادر الدعم والتوجيه.



الجامعة لديها صندوق دعم الطالب الذي يعتمد الطلبات كل حالة على حدة.

11. المخطط البياني لهيكل البرنامج (دلالي)

				السنة 1		السنة 2	
فصل الخريف		فصل الربيع		فصل الخريف	فصل الربيع		
منهجية البحث القانوني 3 ساعات	القانون الجنائي الدستوري 3 ساعات	القانون الجزائي المقارن 3 ساعات	رسالة الماجستير 6 ساعات	التشريعات الضريبية 3 ساعات	رسالة الماجستير 6 ساعات	COURSE CODE عنوان الماد xxx credits	COURS E xxx credits
القانون الإداري الجزائي 3 ساعات	دراسات متعمقة في قانون الإجراءات الجزائية 3 ساعات	القانون الجزائي المقارن 3 ساعات		القانون الجزائي المقارن 3 ساعات			
الحقوق والحريات العامة في سلطنة عمان 3 ساعات	الأدلة الجنائية 3 ساعات	دراسات متعمقة في قانون الجزاء العماني 3 ساعات		دراسات متعمقة في قانون الجزاء العماني 3 ساعات			COURS E CODE عنوان الماد xxx credits
منهجية البحث القانوني 3 ساعات	القانون الجنائي الدستوري 3 ساعات	تشريعات الضريبية 3 ساعات	رسالة ماجستير 6 ساعات	تشريعات الضريبية 3 ساعات	رسالة ماجستير 6 ساعات	COURSE CODE عنوان الماد xxx credits	
القانون الإداري الجزائي 3 ساعات	دراسات متعمقة في القانون الإداري 3 ساعات	دراسات متعمقة في القضاء الإداري 3 ساعات		دراسات متعمقة في القضاء الإداري 3 ساعات			
لحقوق والحريات العامة في سلطنة عمان 3 ساعات	دراسات متعمقة في القانون الدستوري 3 ساعات	القضاء الدستوري المقارن 3 ساعات		القضاء الدستوري المقارن 3 ساعات			

إملا المربعات كما هو مطلوب.

مواصفات البرنامج

رمز المادة
عنوان المادة
س س س ساعة معتمدة

* شهادة
الماجستير

متطلبات اختيارية

متطلبات إجبارية

متطلبات مشتركة

المفاتيح:

12. توزيع التقييم لمخرجات التعلم السنة 1

التقييم التكويني و التلخيصي

F

التقييم التلخيصي

S

التقييم التكويني

F

المفاتيح :

عند الانتهاء من البرنامج ، سيكون الطلاب قادرين على :

المواد
المطلوبة :

المعرفة و الفهم									
ARAB101									
									دراسات متعمقة في القانون الجزائي
• يُظهر الوعي النقدي بالمشكلات والنظريات القانونية والتطورات الحالية والقضايا الجديدة الناشئة في مجالات القانون العام									
									القانون الإداري الجزائي
• يمتلك المعرفة المتعمقة لمصادر القانون العام ونظرياته وقواعده الموضوعية والإجرائية في سلطنة عمان والأنظمة القانونية المقارنة.									
									منهجية البحث القانوني
موضوع محدد للمهارات الفكرية									
									دراسات متعمقة في قانون الإجراءات الجزائية
• يُفكر باستقلالية ويُصدر أحكاما شخصية تتعلق بمجالات القانون العام بناءً على المعرفة والأدلة.									

12. توزيع التقييم لمخرجات التعلم السنة 2

المفاتيح :

التقييم التكويني

F

التقييم التلخيصي

S

التقييم التكويني و التلخيصي

F

عند الانتهاء من البرنامج ، سيكون الطلاب قادرين على :

المواد
المطلوبة :

المعرفة و الفهم

يتمكن من المعارف والنظريات الخاصة بالقانون الإداري والقانون الدستوري ومتابعة التطورات الجديدة فيها.

دراسات
متعمقة في
القانون
الإداري

يُظهر الفهم المتعمق للنظام القانوني الإداري والدستوري العماني والعلاقات المتبادلة بين كلا القانونين والتخصصات ذات الصلة.

القضاء
الدستوري
المقارن

موضوع محدد للمهارات الفكرية

يُحدد ويبحث قضايا القانون الإداري والدستوري من خلال المنهجية البحثية القانونية باستخدام مجموعة متنوعة من المصادر التقليدية والإلكترونية.

التشريعات
الضريبية
والجمركية

يفكر في الأساليب المبتكرة والإبداعية لحل المشكلات الخاصة بالقانون الإداري والقانون الدستوري.

دراسات
متعمقة في
القضاء
الإداري

المهارات المهنية / العملية

يُطبق القواعد القانونية ذات الصلة بالقانون الجزائي وتنزيلها على الواقع للتوصل إلى استنتاجات قانونية مناسبة.

دراسات
متعمقة في
القانون
الجزائي

12. توزيع التقييم لمخرجات التعلم السنة 2

المفاتيح :										التقييم التكويني	F	التقييم التلخيصي	S	التقييم التكويني و التلخيصي	F
عند الانتهاء من البرنامج ، سيكون الطلاب قادرين على :										المواد المطلوبة :					
يُبين وجهات النظر القانونية والنظرية للقضايا الجزائية بشكل فعال شفهيًا وخطيًا في بيئة العمل.										دراسات متعمقة في قانون الإجراءات الجزائية					
الكفاءة العامة															
مهارات التواصل															
العمل الجماعي ومهارات التعامل مع الآخرين															
يحدد الأسس النظرية والعملية للقوانين الجزائية وأصول تفسيرها.										القانون الجنائي الدستوري					
الوعي المعلوماتي															
القيادة وريادة الأعمال															
يقترح الحلول لمشكلات المسؤولية الجزائية الناشئة عن التطورات التقنية الحديثة.										الأدلة الجنائية					



12. توزيع التقييم لمخرجات التعلم السنة 2

المفاتيح :												التقييم التكويني	F	التقييم التلخيصي	S	التقييم التكويني و التلخيصي	F
عند الانتهاء من البرنامج ، سيكون الطلاب قادرين على :												المواد المطلوبة :					

13. سمات الخريجين

المفاتيح :



المواد
المطلوبة :

عند الإنتهاء من البرنامج ، سيكون الطلاب قادرين على :

المعرفة بالتخصص

الالتزام بأهداف التنمية الوطنية وبالقيم الأخلاقية العمانية

روح الابتكار

الرؤية الثقافية

إمكانية التكيف مع البيئات المتغيرة